Document: EB 2015/116/R.25
Agenda: 10(d)
Date: 4 November 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2016

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16–17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للتأكيد

المحتويات

أولا – مقدمة 2

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2016 والأجل المتوسط 2

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية 4

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد 7

خامسا – ميزانية المكتب وموارده لعام 2016 7

الملحق

خطة العمل لعام 2016 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2017 9

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2016

أولا – مقدمة

1- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2016 والمعلومات الأساسية ذات الصلة. وتستند هذه الخطة إلى عملية تقدير للمخاطر، وقد اعتمدها رئيس الصندوق. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، أن تقدم مقترحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وسوف تُعرض خطة العمل، متى تم الانتهاء منها، على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2015 للتأكيد.

2- وتعرض خطة العمل هذه على لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية الميزانية لعام 2016 كي يتسنى النظر في حجمها ومدى تشابكها بصورة كافية عند وضع ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2016 والأجل المتوسط

بيئة المخاطر التي يواجهها الصندوق في الفترة 2016/2015

3- شهد عام 2015 الانتهاء من عملية المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وسط أجواء من عدم الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق العملات، مع استمرار الضغوط الواقعة على المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وتماشياً مع الأهداف المحدَّدة من خلال عملية تجديد الموارد، يعيد الصندوق تحديد أولوياته الاستراتيجية ويلتمس طرقاً أفضل من أجل تحسين نتائجه لتحقيق الأثر، بما يشمل توسيع قاعدة تمويله من خلال الاقتراض السيادي. ويخرج الصندوق في الوقت نفسه من فترة إصلاح مؤسسي حولته إلى منظمة لا مركزية جغرافياً ووظيفياً. وعُدِّلت العمليات التشغيلية والمالية، وما زالت الملامح والثقافة التنظيمية للصندوق آخذة في التطور. وبينما تتواصل جهود الإصلاح المؤسسي، تفرض التغييرات والتحديات الخارجية ضغوطاً على بيئة المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، إذ يمكن للتنفيذ الأقل من المثالي للتحسينات المؤسسية الحاسمة (مثل اللامركزية، والطرائق الجديدة للتمويل وتعبئة الموارد، وتطوير نظم الأعمال الحاسمة) أن يجعل تحقيق الفوائد المحتملة محدوداً وبتكلفة عالية بشكل غير متناسب. وسوف ينصب التركيز في عام 2016 على تدعيم الإصلاح من أجل ضمان إرساء أُسس مناسبة وقوية لتحقيق نتائج التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتظهر هذه الصورة العامة للمخاطر في التقدير المؤسسي للمخاطر في الصندوق الذي يحدِّد تحديات التمويل وقدرة الصندوق على تعديل نموذج عمله بشكل مناسب باعتبارهما مجالين ينطويان على مخاطر عالية. وما زالت مخاطر التدليس والفساد ضمن سجل المخاطر المؤسسية لأنها بطبيعتها جزء من البيئة التي يعمل فيها الصندوق.

استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف وأولوياته لعام 2016 والأجل المتوسط

4- تتمثل الولاية الداخلية الأساسية للمكتب في تقديم خدمات ضمانات ومشورة مهنية متخصصة وفعالة ومناسبة وكفوءة وموثوقة ومستقلة لمساعدة الصندوق على تحقيق أهدافه. وسوف تظل هذه الولاية الأساسية ثابتة دون تغيير. ولن يتغيَّر أيضاً دور المكتب في المساهمة بدور مهم في منع وقوع مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته، وضمان الاستجابة الفورية والفعالة للادعاءات بارتكاب مخالفات عند حدوثها.

5- وسيستمر تحديد أولويات أعمال المكتب طوال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على أساس تقدير المخاطر المهمة التي تُهدِّد تحقيق الأهداف المؤسسية للصندوق والتي تُجسدها أيضاً التزامات التجديد العاشر وأهداف إطار إدارة النتائج. وسوف يواصل المكتب، بالتعاون مع الإدارة، تحديد المخاطر وتقييم الضوابط فيما يتصل بكفاءة استخدام الموارد المالية وموارد الموظفين؛ والامتثال للإطار التنظيمي المُطبَّق؛ ونزاهة المعلومات التي يتم التبليغ عنها؛ وفعالية أساليب العمل (مع تركيز أقل على الأهداف المتصلة بالبرامج التي تغطيها أعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق).

6- وترتبط النتائج المتوقعة لفترة التجديد العاشر لموارد الموظفين فيما يتصل بالفعالية التشغيلية لبرامج الصندوق، والفعالية والكفاءة المؤسسيتين للصندوق، ارتباطاً مباشراً بالولاية الرقابية للمكتب. وينصب التركيز على كفاءة العمليات الداخلية والعمليات المتصلة بالمشروعات، وزيادة الاقتصاد في استخدام الموارد، والقوة العاملة الملتزمة التي تحذوها رغبة قوية في العمل. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الأولويات والمخاطر المؤسسية الحالية، سيقوم المكتب في الأجل المتوسط بما يلي:

- توفير الضمانات والدعم والاستشاري من أجل مواصلة تطوير الحضور الميداني وجهود تطبيق اللامركزية؛
- توفير الضمانات والدعم الاستشاري للطرائق الموسَّعة للتمويل وتدبير الموارد، بما في ذلك زيادة مرونة المنتجات المالية والإقراض؛
- توفير الضمانات والدعم الاستشاري لجهود التحسين المؤسسي، بما يشمل تطوير وتعزيز نظم الأعمال الحاسمة؛
- إجراء تحقيقات سريعة وفعالة في الادعاءات المتعلقة بوقوع مخالفات؛
- تكثيف جهود منع ارتكاب مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته، بالتعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين.

7- وسوف يسعى المكتب، من أجل الوفاء بولايته الأساسية ولمعالجة الأولويات المؤسسية الناشئة بفعالية، إلى تحقيق ما يلي:

- القيام مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بمراجعة كل المجالات أو العمليات التي يحددها المكتب مراراً بأنها تنطوي على خطر/أولوية كبيرة للصندوق؛
- الإسهام بمدخلات ملائمة وفي الوقت المناسب في جهود التحسين المؤسسي الرئيسية، مع الاستفادة من جملة أمور تشمل التجارب الداخلية والخارجية المماثلة؛
- الانتهاء من إجراء جميع التحقيقات في الادعاءات ذات المصداقية في غضون ستة أشهر من تاريخ استلام المكتب للشكوى، أو في غضون مدة أقل إذا تطلبت ذلك المقتضيات التشغيلية أو غيرها؛
- حشد التأييد بفعالية لقيم النزاهة في الصندوق لدى الجمهور الداخلي والخارجي، والمساهمة بدور ملموس في جهود القضاء على الفساد في الأنشطة الممولة من الصندوق.

8- وسوف يستمر المكتب في إعادة تقييم قدرته وبنائها للوفاء بولايته الأساسية ولمعالجة الأولويات المؤسسية الناشئة معالجة فعالة. ويمكن أن يتطلب ذلك تعزيز هيكل ومجموعة أدوات التوظيف في المكتب على الأجل المتوسط، خاصة في مجال التحقيق. ولتحسين فعاليته، يهدف المكتب إلى التعاون الوثيق مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، في

مبادرات على نطاق المنظومة، وكذلك في مهام محدَّدة؛ وإرساء وتطوير شراكات محلية (مع المنظمات غير الحكومية، وأجهزة مكافحة الفساد، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية)؛ والاستعانة بالقدرات الخارجية (الاحتفاظ بقوائم الخبراء الاستشاريين المدرجين على قوائم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى). وسوف يُعزِّز المكتب تطبيقاته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عمليات التحقيق وبناء أدواته اللازمة لإجراء أعمال المراجعة في سياق اللامركزية الجغرافية. ويسهم تنفيذ توصيات الاستعراض الخارجي لعمليات إجراء التحقيقات وفرض الجزاءات الصادرة في يناير/كانون الثاني 2015، بدعم من الإدارة، إسهاماً مباشراً في هذه الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات.

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

موجز مخاطر مكتب المراجعة والإشراف

9- يختار المكتب مهاما محدَّدة لكل سنة على أساس عملية سنوية لتقدير المخاطر ينصب التركيز فيها على المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المكتب ونطاقه الوظيفي. ومن بين العوامل التي تؤخذ في الاعتبار: قيمة وأهمية العملية، ومؤشرات المخاطر السابقة، وتعقيبات الإدارة والوظائف الرئيسية، وسجل المخاطر المؤسسية، والخبرة في مجال التحقيق، وتركز عمليات المراجعة في مجال واحد، والتوقيت الملائم لعمليات المراجعة، وفرص العمل مع وظائف المراجعة الداخلية في الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، وحجم فريق المراجعة الداخلية وخبرته.

10- وفي ضوء الاعتبارات والأولويات المحددة أعلاه، وكذلك نتائج تقدير المخاطر الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف في سبتمبر/أيلول 2015، تأكد النموذج التشغيلي اللامركزي باعتباره مجالاً يستحق اهتماماً متواصلاً من المكتب، وسيظل بالتالي هيكل إدارة ودعم المكاتب القطرية التابعة للصندوق يشكل مجالاً من مجالات الأولوية. وأُعيد في عملية التخطيط لهذه السنة تقييم عمليات المراجعة المقترحة في خطة عمل عام 2015 كعمليات مراجعة مبدئية لعام 2016. وألغيت المراجعة المبدئية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنظر إلى أن مكتب التقييم المستقل أوشك على الانتهاء من إجراء تقييم في هذا المجال، بينما أُعيد تأكيد مواضيع التأمين/التأمين الذاتي، وإدارة المِنح وإدارة الأموال التكميلية في الميزانية باعتبارها من مجالات المخاطر. وترد إيضاحات أخرى بشأن الأُسس المنطقية لإدراج مهام محدَّدة في خطة عام 2016 ضمن العنوان الخاص بكل مهمة أدناه.

المهام المنتقاة لعام 2016

- **المكاتب القطرية.** أثبت إدخال المكتب لنهج المراجعة عن بُعد فعاليته في عام 2015، وسوف يواصل المكتب تغطيته الواسعة للمكاتب القطرية في عام 2016. وعقب سنة المكاتب القطرية للصندوق في عام 2015، سيواصل الصندوق تنقيح وتحسين نهجه في اللامركزية وتوسيع حضوره الميداني. ويدخل هذا التوسيع الجاري ضمن الخطوات التخفيفية المتخذة حيال أحد المخاطر المؤسسية الأعلى مرتبة: وهي الإخفاق في تعديل نموذج عمل الصندوق على النحو الكافي بما يناسب التغييرات التي تشهدها الساحة الإنمائية. وحقق المكتب إنجازات في الكفاءة المتعلقة بتوحيد نهج المراجعة. وفي عام 2016، يُزمع المكتب تغطية الجوانب الإدارية والتنظيمية لأربعة أو ستة من المكاتب القطرية، وسيشمل واحداً

أو اثنين منها زيارات موقعية، والجانب المتعلق بالامتثال في المسؤوليات الائتمانية لإدارة البرامج. وإذا اقتضت الحاجة، يمكن تنظيم زيارات موقعية من جانب المكتب أو من جانب المراجعين المحليين الذين يتعاقد معهم المكتب لرفد المراجعة عن بُعد. وسوف يعتمد اختيار المكاتب القطرية التي ستخضع للمراجعة على تقدير منفصل للمخاطر في بداية عام 2016 بالاستناد إلى آخر بيانات المكاتب القطرية، بالتشاور مع دائرة إدارة البرامج والشُعب الأخرى.

- **القضايا المتعددة الجوانب المرحلة من عمليات مراجعة المكاتب القطرية لعام 2015.** لوحظت أثناء إجراء عمليات مراجعة المكاتب القطرية في عام 2015 عدة قضايا مشتركة متعلقة بالخدمات والعمليات المؤسسية التي يرى المكتب أنها ستعالج بشكل أفضل بعد إتمام كل عمليات المراجعة المزمعة، من أجل الإسهام بمدخلات أشمل وأكثر استنارة في الإدارة. ولن يكون ذلك تقريراً يجمع عمليات المراجعة التي أُجريت في السنة السابقة، بل سيكون تقريراً يسلط الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بين المكاتب القطرية والإجراءات التي يمكن أن تتطلبها القضايا المتشابهة أو المتداخلة من الإدارة. ويمكن توقيت هذه المهمة بحيث تساهم في التقييم الذي يجريه مكتب التقييم المستقل لعملية تطبيق اللامركزية.
- **الإدارة الائتمانية للمِنح.** حدَّد تقدير المخاطر الذي أجراه المكتب بعض إمكانات المراجعة في هذا المجال الذي لم تخضع للمراجعة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اختيار الجهات المتلقية، والإشراف، وإجراءات الإقفال، والاستخدام لدى الجهات المتلقية الفرعية، واختلال المواءمة بين المتطلبات في اتفاقات التمويل الخاصة بالمانحين مع متطلبات اتفاقات المِنح الموازية. وأصدرت الإدارة سياسة جديدة للتمويل بالمِنح في الصندوق والإجراءات المتصلة بها، وساهم المكتب أثناء وضع تلك السياسة ببعض المدخلات الاستشارية؛ ولذلك لن تتناول المراجعة الإجراءات الجديدة. وسيجري تحديد نطاق المراجعة ومحور تركيزها بدقة من خلال تقدير محدَّد للمخاطر في سياق تخطيط المهام، مع مراعاة التغييرات التي طرأت مؤخراً والتغييرات الجاري تنفيذها حالياً.
- **أمن المعلومات.** يشمل هذا الموضوع تحديد البيانات المهمة وتصنيف مصادر المعلومات للمساعدة على حماية الأصول الرقمية الحاسمة والترتيبات الموضوعة لإدارة المعلومات. ويُمثِّل تحديد وحماية البيانات/المعلومات الحاسمة لإنجاز الأعمال، ووجود الأدوار والوظائف الضرورية لأمن المعلومات، وكفاية سياسة أمن المعلومات، عناصر مهمة في ضوء التوجه الاستراتيجي للصندوق نحو القضاء على مركزية تطبيقات ومبادرات الأعمال المؤسسية الرئيسية. ويمكن أن تشمل هذه المراجعة أيضاً متابعة عملية مراجعة أمن شبكة تكنولوجيات المعلومات لعام 2011 التي أصدرت رأياً غير مُرضٍ بشأن عمليات التسيير وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ونتيجة لذلك، اتُخذت تدابير علاجية وأُدخلت تغييرات، ولكن المخاطر التي تهدِّد الأمن الإلكتروني اكتسبت أهمية أكبر في السنوات الأخيرة ويحتاج هذا المجال إلى يقظة متواصلة. وسوف يُحدَّد النطاق الدقيق للمراجعة على أساس مسح للتدابير الأخيرة المتخذة في هذا المجال.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف دعم الإدارة عن طريق إجراء اختبارات مستقلة تتناول الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي من أجل تأكيدات الإدارة بشأن فعالية تلك الضوابط. وسوف يعمل المكتب مع المراجعين الخارجيين للصندوق، كما كان الحال منذ إعداد القوائم المالية لعام 2012، بحيث يمكنهم الاستعانة بهذا العمل كأساس لتقديم

شهادتهم (رأيهم) بشأن تأكيدات الإدارة. وعلى غرار السنوات السابقة، سيجري الاختبار النهائي للضوابط بشأن القوائم المالية لعام 2014 في مطلع عام 2016 (فبراير/شباط – مارس/آذار) والاختبارات الأوّلية المتعلقة بالقوائم المالية لعام 2016 في أواخر عام 2016 (أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني).

- **يُحدَّد لاحقا**. سيجري اختيار هذه المهمة لمعالجة المخاطر والأولويات التي تنشأ خلال السنة. ورهناً بتحديد موضوع مناسب، يمكن أن تكون هذه المهمة عملية مراجعة مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وتعمل المكاتب الرقابية الثلاثة بالفعل معاً بطرق كثيرة وهي ملتزمة فعلياً بتعزيز تنسيق عمليات المراجعة. ويتسم نطاق المراجعة المشتركة باتساعه الكبير نظراً لاشتراك خدمات مقار المنظمات الثلاث في مكان واحد والتعاون البرنامجي الكبير في الميدان.

11- وسوف يواصل المكتب إجراء أنشطة المراجعة المتكررة للتصديق على تكاليف المقار التي تسددها الحكومة الإيطالية ومراجعة نفقات مكتب رئيس الصندوق، بما في ذلك مكان الإقامة الذي توفره المنظمة.

12- وإذا سمح الوقت، أو إذا تغيَّرت أولويات المخاطر خلال السنة، ستكون المجالات الأخرى المحددة للمراجعة المحتملة في عام 2016 كالآتي:

المهام المبدئية للفترة 2017/2016

- **ترتيبات التأمين والتأمين الذاتي**. يستخدم الصندوق التغطية التأمينية للاستجابة للمخاطر الأساسية (تحويلها) في عدة مجالات تشمل، في جملة أمور، التغطية الطبية للموظفين والخبراء الاستشاريين، والتأمين ضد الحرائق، والمسؤولية المدنية، والسرقة، والأفعال الكيدية. وبينما روجعت عملية معالجة المطالبات الطبية بالتعويضات المتصلة بالعمل في عام 2014، لم تراجع التغطية الشاملة ومخططات التأمين الذاتي منذ مدة. وبينما تسعى الإدارة حالياً إلى ضمان مواءمة الإجراءات والتغطية التأمينية ذات الصلة، تشمل بعض المجالات المعينة التي من المحتمل مراجعتها إدارة إيرادات التأمين الذاتي وحساب تقاسم الأرباح المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، سيفحص المكتب فرص العمل مع وظائف المراجعة الداخلية في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.
- **إدارة الأموال الخارجة عن الميزانية**. بينما جرى تعزيز عملية الميزنة الشاملة في السنوات الأخيرة، ما زالت إدارة مصادر التمويل غير المرتبطة بتجديد الموارد تنطوي على بعض التحديات. وسوف يُعزِّز تنفيذ إطار الاقتراض أهمية هذا الموضوع، وسوف تساعد مراجعته الإدارة على معالجة المسائل الإجرائية والرقابية المتبقية.

13- وسوف يواصل المكتب تقديم خدماته الاستشارية، إما كمراقب في لجان الإدارة، أو من خلال مهام محددة محدودة النطاق تطلبها إدارة الصندوق، أو في شكل تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات في بعض الأحيان نطاقاً وهدفاً يتفق عليهما مع الإدارة، وتقريراً عن الاستنتاجات. ويمكن بدلاً من ذلك أن تشمل الخدمات الاستشارية إسداء مشورة مستقلة لدعم التحسينات في الكفاءة والضوابط، أو لتقديم رؤية على نطاق المنظمة بشأن قضية محدَّدة.

14- وسوف يواصل المكتب العمل بنشاط في متابعة جميع توصيات المراجعة التي لم تُنفَّذ بعد، ودعم تدابير التحسين التي تنفذها الإدارة والإبلاغ عنها.

15- وأسوة بما كان يحدث من قبل، بدأت بعض مهام المراجعة خلال السنة الحالية وستُرَحل إلى السنة التالية. وسوف يُقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2016 تقرير كامل عن حالة جميع الأنشطة الواردة في خطة عمل عام 2015 التي أُنجزت في عام 2016، كما سيقدِّم تقرير مرحلي مؤقت عن خطة عمل عام 2016 في سبتمبر/أيلول 2016. ولا تغطي هذه الوثيقة إلاّ مجالات المراجعة الجديدة المقترحة لعام 2016.

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

16- خضعت عمليات إجراء التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق لاستعراض خارجي في عام 2014، وأفضت عملية الاستعراض إلى توصيات بشأن تعزيز تلك العمليات. ويتعاون المكتب مع مكتبي نائب رئيس الصندوق والمستشار العام في تنفيذ التحسينات الموصى بها التي ستستمر حتى مطلع عام 2016 إذا اقتضت الضرورة ذلك.

17- وسوف يولي قسم التحقيقات الأولوية الرئيسية لضمان التحقيق الفوري في الادعاءات التي يتلقاها بما يتفق وسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الممارسات المخالفة في أنشطة الصندوق وعملياته. ويزمع المكتب في عام 2016 زيادة جهوده لتعزيز الوعي ومنع الممارسات المخالفة من خلال تطوير موقعه الإلكتروني العام المخصص لهذا الغرض على شبكة الإنترنت والمشاركة في اجتماعات وحلقات عمل إقليمية ومؤسسية.

خامسا – ميزانية المكتب وموارده لعام 2016

18- لم يتغيَّر هيكل وظائف مكتب المراجعة والإشراف في عام 2016 عما كان عليه في عام 2015، كما يتضح من الجدول الوارد أدناه، باستثناء رفع رتبة وظيفة كبير موظفي التحقيقات (ف–4) إلى رتبة مدير تحقيقات (ف–5).

الجدول

ملاك الموظفين في مكتب المراجعة الداخلية والإشراف

2015	2016
• مدير	• مدير
• مساعد إداري (ما يعادل نصف دوام كامل (0.5))	• مساعد إداري (ما يعادل نصف دوام كامل (0.5))
• مدير المراجعة	• مدير المراجعة
• كبير موظفي المراجعة	• كبير موظفي المراجعة
• محلل المراجعة والتحقيقات – تكنولوجيا المعلومات	• محلل المراجعة وتحقيقات – تكنولوجيا المعلومات
• مساعد مراجعة	• مساعد مراجعة
• كبير موظفي التحقيقات	• مدير التحقيقات (مقترح)
• موظف تحقيقات	• موظف تحقيقات
• مساعد تحقيقات	• مساعد تحقيقات

19- وفي سياق عملية تخطيط قوة العمل الاستراتيجية لعام 2015 على مستوى المؤسسة، طلب المكتب رفع رتبة كبير موظفي التحقيقات (ف–4) إلى رتبة مدير تحقيقات (ف–5). وسوف تُيسِّر هذه الترقية تعيين خبرة إدارية مناسبة في هذا المجال لإدارة فريق من الموظفين والخبراء الاستشاريين الذين يتعاملون مع مجموعة من القضايا المتزايدة التعقيد. وما زال الطلب قيد النظر.

20- وتبلغ الميزانية المقترحة للمكتب في عام 2016 ما قيمته 1.94 مليون دولار أمريكي (2 مليون دولار أمريكي تقريباً في عام 2015، بما في ذلك مبالغ خصِّصت لاحقاً للمكتب لتلبية احتياجات إضافية). وبلغت مخصصات الميزانية الإجمالية لغير الموظفين في عام 2015 ما قيمته 400 000 دولار أمريكي، منها 65 000 دولار أمريكي خُصِّصت للمكتب ولمكتبي نائب رئيس الصندوق ومكتب المستشار العام من أجل مبادرة تحسين خاصة. وتبلغ المبالغ غير الخاصة بالموظفين التي يطلبها المكتب الآن لعام 2016 ما قيمته 315 000 دولار أمريكي. ولا يمكن التنبؤ بعبء العمل والخبرات الخارجية المطلوبة، خاصة في مجالي التحقيق والمراجعة التقنية، وسوف يلتمس المكتب، على غرار السنوات السابقة، موارد مالية إضافية من الإدارة إذا اقتضت الحاجة ذلك.

خطة العمل لعام 2016 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2017

الأنشطة المقررة للمكتب في عام 2016	العدد التقديري لأيام عمل الموظفين
أنشطة المراجعة الداخلية	**860**
مهام الضمان	
• **إنجاز مهام عام 2015**	
• **المراجعة عن بُعد للمكاتب القطرية (3-6)**	
• **مراجعة المكاتب القطرية (1-2)**	
• **القضايا المؤسسية الشاملة لعدة قطاعات المرحَّلة من عمليات المراجعة عن بُعد للمكاتب القطرية في عام 2015**	
• **الإدارة الائتمانية للمِنح**	
• **أمن المعلومات**	
• **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**	
• **مصروفات مكتب رئيس الصندوق (المتكررة) لعام 2015**	
• **النفقات التي يمكن استردادها من الحكومة المضيفة (متكررة – محدودة النطاق)**	
• **مهمة تُحدَّد لاحقاً**	
الأعمال الاستشارية	
• **مدخل في الجهود المؤسسية والقيام بدور المراقب في لجان الإدارة**	
• **مهمة تُحدَّد لاحقاً**	
القائمة المبدئية لعمليات المراجعة للفترة 2017/2016	
• **ترتيبات التأمين والتأمين الذاتي**	
• **إدارة الأموال الخارجة عن الميزانية**	
أنشطة التحقيق	**662**
• **أعمال التحقيقات**	
• **تشجيع ومناصرة سياسة مكافحة الفساد في الصندوق**	
• **تحديث إجراءات التحقيقات والعقوبات**	
إدارة المكتب وبناء قدراته	**260**
• **تمثيل المكتب واستقطاب التأييد له في الاجتماعات الداخلية والخارجية**	
• **الإبقاء على أدوات دعم المراجعة والتحقيقات**	
• **تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتنمية قدراتهم**	
• **تنظيم وإدارة المكتب**	